قمة الكويت مهدت لاعتدال سياسي ولانفتاح تنموي

هدى الحسيني

في الخامس والعشرين من الشهر الماضي، انعقدت القمة العربية الخامسة والعشرون. كان يمكن لهذه القمة ألا تنعقد، وكان السبب مقنعا، فأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح كان أجرى للتو عملية جراحية، ولكن كما قال وزير الإعلام الكويتي الشيخ سلمان صباح السالم الحمود الصباح، فإن الأمير لم يصر على انعقادها على أساس واجب، بل وهو صاحب الخبرات السياسية الطويلة والتجارب العربية والدولية أصر على عقدها كجزء من التزاماته وتطلعاته المستقبلية. أمير الكويت يقبل بالاختلاف في الرأي، لكنه لا يؤمن بالخلافات، وأشار إلى ذلك في كلمته الافتتاحية. الكويت حساسة دائما تجاه علاقاتها مع كل الدول، في القمة كانت تعرف جيدا عمق الخلافات، فاثرت تجنبها، رغم أنه مع الاستعدادات للقمة، عبّر سياسيون وبرلمانيون كويتيون عن حماسهم لأن تحقق الكويت مصالحات بين القادة العرب، لكن مع انطلاق أعمال القمة باجتماعات وزراء الخارجية العرب، تحول الحماس إلى صمت في وجه ما تبين أنه مهمة شاقة مع تغيب قادة دولتين خليجيتين، فكان ذلك إشارة واضحة إلى عدم قدرة أي دولة تفكر في الوساطة أن تنجح في تليين المواقف. لهذا كان محقا وزير الخارجية الكويتي صباح خالد الحمد الصباح بالإعلان مسبقا عن أن أول قمة عربية تعقد في الكويت ستنجح في تعزيز التطور الاقتصادي بين الدول العربية. صحيح أن المنطقة واحدة، لكن دولها كما يثبت المرة تلو المرة ليست كتلة واحدة، إنما هي عبارة عن بلدان لكل منها تحديات خاصة بها، ومصالح متضاربة مع الأخرى، وفي حالات عدة خصومات مريرة مع دول أخرى في المنطقة.

في قمة الكويت اتفق القادة على أن القضية الفلسطينية تجمعهم، لكن حتى هذه القضية استعملت لكشف اختلافات وحساسيات معينة.

اللافت في المواقف غير الملتقية ما بين العرب والأمم المتحدة، أن ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبد العزيز رأى أن «الخروج من المأزق السوري يتطلب تحقيق تغيير في ميزان القوى على الأرض»، وطالب أحمد الجربا رئيس الائتلاف الوطني السوري «بالضغط على المجتمع الدولي من أجل الالتزام بتعهداته حول التسليح النوعي لثوارنا». أما رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون التي ألقاها الأخضر الإبراهيمي فطالبت بوقف تدفق الأسلحة إلى كل الأطراف المتقاتلة في سوريا.

انعقدت القمة في الكويت بينما هناك تغيير جذري للنظام العالمي، وقد يطال هذا التغيير لبنان. في المؤتمر قال لي أحد الدبلوماسيين العرب، وهو يتحدث عن اللاجئين السوريين في لبنان الذين يزداد عددهم يوميا، «إن الخوف أن نسمع في المستقبل الفلسطينيين يطالبون بحق العودة، والسوريين في لبنان يطالبون بحق البقاء»!

وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل اعترف بأن أزمة اللاجئين السوريين تهدد الكيان اللبناني. ومن جهته أكد بان كي مون في رسالته تعرض لبنان بشكل خاص للخطر في أرضه ووحدة مجتمعه وأمنه واستقراره. لذلك شدد بيان الكويت على دعم وحماية الجيش وقوى الأمن في لبنان.

برز في القمة شعور بأن للتوتر الأمريكي – الروسي المتعلق بأوكرانيا تأثيرا غير مباشر على العرب، رغم أن أولويات الرئيس الأمريكي باراك أوباما ليست سوريا أو ليبيا أو فلسطين أو اليمن، بل أوكرانيا وإيران التي من المؤكد أنها كانت تتابع جلسات القمة.

عندما افتتحت القمة جاء في الآية الكريمة «فأصبحتم بنعمته إخوانا»، قد يتحقق ذلك إذا ركزت الدول العربية على تفعيل الاقتصاد والمشاريع المشتركة بحيث تصبح ملاحقة الشعوب لمصالحها الاقتصادية وسيلة لدفع القادة إلى تجاوز خلافاتهم. ظهر الأمر واضحا مع أزمة أوكرانيا، إذ ضغطت الشركات التي يشارك في رأسمالها أثرياء روس لكبح جماح الدول الأوروبية في فرض عقوبات على روسيا كي لا تتأثر هي، وبالتالي يتأثر العاملون فيها.

التنمية مهمة. الدول العربية فقيرة وكثيفة السكان ونسبة البطالة فيها مرتفعة لكن لا قرار فيها بالانفتاح، وبالتالي ثقافة الانفتاح غير موجودة، ومثلا لدى الكويت ودول الخليج خبرة كبيرة في الاستثمار، إلا أنها تصطدم في الدول العربية بحواجز موروثة، ولا يوجد من يتخذ قرار إزالتها.

الوضع في سوريا لا بد أن ينتهي ولو وجد هناك موقف عربي موحد لكان له ثقل نوعي عالمي.. تردد في أوساط القمة أن بعض المشاركين كانوا غير واثقين من تغيير النظام في سوريا، فبدا كأن العرب ليسوا بتناغم مع حقائق العالم والتحديات، وإن كان في بيان قمة الكويت وردت عبارة «نستنكر التحديات»، ولم يوضح البيان معنى كلمة «استنكار» هنا، وعما إذا كان يحل المشكلات. التقى القادة على دعم القضية الفلسطينية وتشديد الشروط، مع العلم أن حل هذه القضية لن يكون عادلا، إنما قد يتضمن الحد الأدنى من تخفيف الظلم، لذلك يحتاج محمود عباس إلى دعم علني، وليس المزايدة عليه، أو تحريك محمد دحلان ضده، كي يكون قادرا على اتخاذ الخطوة التاريخية التي ينتظرها الشعب الفلسطيني.

أما الإرهاب فإنه يحتاج إلى اتخاذ موقف عربي وبالذات خليجي لوقف الدعم المالي والتحويلات، لأنه كما قال ولي العهد السعودي: «من أهم ملامح ظاهرة الإرهاب بروز بعض المنظمات والمجموعات المتطرفة وما تدعيه بطلانا باسم الإسلام والمسلمين»، وهذه الظاهرة الباطلة لا تشد العرب المسلمين فقط بل تشد المسلمين من الشيشان وتركمانستان وباكستان.

في أروقة القمة كان تفكير بأن الحل السوري سيوضع على طريق سالكة «عندما» تتدخل تركيا لمواجهة تحديات تنظيم «داعش». صحيح أن أنقرة ترى أن «داعش» يطرح تهديدا أكبر على أمنها من تحركات النظام السوري، لكن الواضح جدا أن تركيا لن تقوم بأي عملية من دون دعم المجموعة الدولية، وبالذات الولايات المتحدة.

لوحظ أن هناك شعورا بأن الإيرانيين يتبنون السياسة الناعمة من حيث الكلام، لكنهم في الواقع متشددون. وقال لي سياسي عربي، إنه تمنى لو أن القمة شددت على عدم وجود فجوة بين ما تقوله إيران وبين ما تفعله. كما تجاوزت القمة الإشارة إلى رفض إحدى الدول استقبال رئيس وزراء العراق نوري المالكي، مع إدراكها أن المالكي مستأثر بالسلطة، والسلطة هناك متأثرة بإيران، وإيران «تلعب» في العراق وسوريا ولبنان وتحاول أن تؤجج الخليج، ومحاولاتها عبر «البعض» تأخير قرارات خليجية جماعية مثل قرار محاربة الإرهاب.

لم يغب عن القمة في دعمها أي من الدول، فهي قالت في بيانها: تؤكد رفضنا احتلال فرنسا جزيرة مايوت ونطالب إعادتها إلى جزر القمر. أما روسيا فأكدت حرصها على العلاقة مع الجامعة العربية «في اليوم الثاني للقمة قالت شركة غازبروم الروسية إنها تبحث مع الكويت في توسيع تعاونهما في قطاعي الغاز والنفط»، كما أكدت الصين من ناحيتها على التعاون الاستراتيجي مع الدول العربية فدقت على باب النفط الخليجي. في مقابلة مع تلفزيون الكويت تحدث الرئيس التونسي المنصف المرزوقي عن ضرورة إحياء اللغة العربية، وهذه نقطة هامة جدا كان يجب أن يتضمنها بيان القمة بسبب تدني المستوى، إن كان في الكتابة أو في الحوارات.

وتبين في القمة أنه في القضايا السياسية العربية سيكون هناك تعاون سعودي – خليجي، ومصري – أردني يقود المستقبل نحو الاعتدال في السياسة، والانفتاح في التنمية. ومباشرة بعد انتهاء أعمال القمة أعلن المشير عبد الفتاح السيسي ترشحه لمنصب الرئاسة المصرية، وقد وعدت القمة بدعم مصر معنويا وماديا. يبقى أن تدرك الدول العربية أن مصالحها الاستراتيجية تتطلب منها التوافق، وأن الاستقرار هو مصلحة مشتركة للجميع.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

هل يأتي الإنصاف من لندن ؟

فهمي هويدي

ما تمنينا حدوثه في مصر. تلقينا أنباءه من لندن. إذ كنت واحدا ممن بحت أصواتهم داعين إلى إجراء تحقيق نزيه في حوادث الإرهاب التي شهدتها البلاد. للتعرف على مرتكبيها ومحاسبتهم قضائيا وسياسيا. وقد تحقق شيء من ذلك حين زفت إلينا وكالات الأنباء الخبر من لندن أمس الأول «الثلاثاء 4/1» حين نقلت إلينا قرار رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون إجراء تحقيق حول أنشطة جماعة الإخوان الموجودين في بريطانيا، بعد تصنيفها جماعة «إرهابية» في مصر والسعودية ودولة الإمارات.

ووفقا لما بثته وكالة الأنباء الفرنسية على لسان المتحدث باسم كاميرون فإن القرار صدر «بالنظر إلى القلق المعلن بشأن الجماعة وعلاقاتها المفترضة بالتطرف والعنف حيث أصبح من الصواب والحكمة أن تفهم الحكومة البريطانية بشكل أفضل ما يمثله الإخوان وكيف ينوون تحقيق أهدافهم وانعكاسات ذلك على بريطانيا».

لا أتصور أن الحكومة البريطانية كانت مغمضة الأعين أو غافلة عن تحركات الإخوان وأنشطتهم في لندن، خصوصا أن أعدادا منهم تقيم في المملكة المتحدة منذ سنوات، وبعضهم حاصل على الجنسية البريطانية. ولهم حقوقهم التي ضمنها القانون. علما بأن الموجودين هناك أكثرهم مصريون حقا، لكن نسبة غير قليلة منهم من أبناء الدول العربية الإسلامية الأخرى. وجميعهم تحت الرقابة طول الوقت. وقد تحدثت التقارير التي خرجت من بريطانيا عن أن القرار اتخذ استجابة لضغوط مارستها مصر والسعودية والإمارات، ضمن جهود الدول الثلاث لملاحقة الإخوان والحد من أنشطتهم، ومع ذلك فإن الخطوة لها أهمية خاصة لا يمكن تجاهلها. ومعروف أن حكومة السعودية كانت قد مارست في تسعينيات القرن الماضي ضغوطا مماثلة على الحكومة البريطانية حين كان على رأسها جون ميجور، واستهدفت طرد اثنين من السعوديين المعارضين «سعد الفقيه ومحمد المسعري» وهددت في ذلك بإلغاء صفقة لشراء السلاح بقيمة 70 مليار دولار «عرفت باسم صفقة اليمامة» لكن تلك الجهود لم تنجح ولايزال الاثنان يقيمان في بريطانيا حتى هذه اللحظة.

القرار الذي أصدره ديفيد كاميرون يستمد أهميته من أربعة أمور أساسية، أولها أن التحقيق في الأمر يتم دون حكم مسبق، بمعنى أنه يسعى إلى التثبت مما إذا كانت الجماعة تجنح إلى التطرف أو تمارس الإرهاب أم لا. وليس الهدف منه السعي لإثبات التهمة المقررة سلفا. الأمر الثاني أنه يتم في دولة تحترم حرية التعبير وللقانون أقدامه الراسخة فيها الأمر الذي يوفر للتحقيق قدرا كافيا من النزاهة والحياد. الأمر الثالث أن الحدود واضحة هناك بين القضاء والسياسة، علما بأن للقضاء أحكامه الكثيرة التي عارضت السياسة وتحدتها. الأمر الرابع أن في بريطانيا مؤسسات مستقلة قوية قادرة على أن تصوب أي انحراف أو شبهة مجاملة في مسلك الحكومة أو مؤسساتها الرسمية.

لقد ذكرت الصحف أن اللجنة التي شكلها السيد كاميرون سوف يترأسها سفير سابق لبريطانيا في السعودية، وسيكون من بين الأعضاء أحد السفراء الذين عملوا في القاهرة.

وقد توهت بعض الصحف إلى ذلك في إيحاء باحتمال تعاطف رئيس اللجنة وبعض أعضائها مع وجهة النظر السعودية والإماراتية وموقف السياسة المصرية. وهو احتمال قائم إلا أنه ليس مزعجا كثيرا، لأن أهواء بعض أعضاء اللجنة يمكن وضع حد لها في كل الأحوال. وستظل في أسوأ فروضها محكومة بسقف القانون وحدوده. ناهيك عن أن تقرير اللجنة سوف يناقش في مجلس العموم، وبالتالي فإنه سوف يعرض قبل إجازته على ممثلي الشعب المنتخبين. ورغم أن إعداد ذلك التقرير قد يستغرق عدة أشهر، إلا أن المؤكد أن الحكومة البريطانية لن تكون مستعدة لإهدار سمعتها في احترام الحريات والقانون مجاملة للدول الصديقة، وستحاول قدر الإمكان التوفيق بين مصالحها ومبادئها.

لا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نقرر أن ذلك الملف المهم والخطير لم يحظ في مصر بأي قدر من التحقيق النزيه، إضافة إلى أن القرارات الأساسية المتعلقة به كانت سياسية أيدتها التقارير الأمنية. كما أن المحاكمات كلها والإدانات تمت في وسائل الإعلام الموجهة من جانب الأجهزة الأمنية أو المخترقة من عناصرها. ولن أمل من التذكير في هذا الصدد بما انتهت إليه اللجنة القانونية التي شكلت لتقصي حقائق ثورة 25 يناير، برئاسة المستشار عادل قورة رئيس محكمة النقض الأسبق. وكيف أن التقرير دفن وتم تجاهله لأنه اتهم الشرطة بممارسة العنف. ثم جرى تكييف أحداث تلك الفترة في ضوء تقارير الأجهزة الأمنية التي عبرت عن الأهواء السياسية بأكثر مما تحرت الحقيقة بحياد وموضوعية.

لقد تحدثت التقارير الصحفية عن أن البريطانيين أبلغوا السعوديين على الأقل بأن حكومتهم لا تستطيع من جانبها إصدار قرار بإدانة أي فصيل سياسي واتهامه بالتطرف أو العنف، ما لم يسبق ذلك تحقيق يؤيد الادعاء ويثبته. وفي ذلك إشارة غير مباشرة إلى الفرق بين دولة ديمقراطية يحكمها القانون ودول أخرى يحكمها الهوى وتعتبر السياسة فوق القانون. ولأن الأمر كذلك فإنني أزعم أن التحقيق البريطاني له أهميته البالغة، من حيث إنه في أسوأ فروضه لن يهدر الحقيقة، ولن يبتعد كثيرا عن الإنصاف. وتلك غاية المراد من رب العباد

عن «الشروق» المصرية

لماذا تعثر الربيع العربي ؟

غازي التوبة

كان المفروض أن تتحول أزهار الربيع العربي إلى ثمرات ولكنه تعثر قبل أن تقطف ثمراته، فما السبب في ذلك؟

هنالك عاملان في أي تغيير هما: العامل الموضوعي، والعامل الذاتي. ويجب أن نعترف منذ البداية أن العامل الموضوعي في التغيير ناضج، وهو الذي جعل جماهير الأمة تقتلع أعتى نظامين استبداديين وهما: نظاما مصر وتونس في زمن قياسي قصير.

وسنلقي بعض الأضواء على العاملين: الموضوعي والذاتي، ثم نبين أسباب التعثر في هذا الربيع العربي.

العامل الموضوعي

يمكن أن نلقي الضوء على العامل في الربيع العربي من خلال ما يلي:

1 – وجه بعض الدارسين التهمة إلى الربيع العربي بأنه صناعة أمريكية، وهذا الكلام باطل لأن دور أمريكا لم يكن صناعة الربيع العربي، بل كان دورها في مسايرته والاستفادة منه وتجييره لصالحها.

وأبرز دليل على ذلك هو اضطرارها للتخلي عن بعض عملائها الذين علفتهم ورعتهم ودعمتهم بكل الوسائل التكنولوجية والمالية والإعلامية والمواقف السياسية... إلخ، وهما: حسني مبارك، وزين العابدين بن علي، والتضحية بهم من أجل أن لا تكون خسارتها أكبر في حال التمسك بهم والإصرار على بقائهم.

2 – لقد كان الربيع العربي تعبيرا عن حيوية الأمة التي ثارت على كل ألوان الفساد والاستبداد والظلم والقهر الذي مارسه الحكام لعقود طويلة.

ويمكن أن نعطي هذه الحيوية علامتها الحقيقية عندما نعلم أن تلك الجماهير التي ثارت، كانت قد تعرضت إلى تدمير وتمزيق وتشويه لكل عوامل بنائها الذاتي الذي يشمل العوامل الثقافية والاجتماعية والخلقية والسلوكية والنفسية، من خلال خطط وبرامج وآليات، ومن خلال رسم مراحل لتنفيذ تلك الخطط والبرامج والآليات، لكنها لم تفلح في قتل حيوية الأمة وإماتتها، وإن كانت قد استطاعت أن تقتل حيوية بعض الأفراد، وأن تجعلهم يعيشون في متاهات الضياع والاغتراب.

3 – من الواضح أنه ما زال للإسلام الدور الكبير والقيمة الأولى في صياغة جماهير الأمة، وأكبر دليل على ذلك هو أن جماهير الأمة ذات الصبغة الإسلامية، كانت هي الجماهير الأكثر حضورا وفاعلية وتأثيرا من الجماهير الأخرى ذات الصبغة الليبرالية أو الشيوعية أو اليسارية أو الحداثية أو غيرها.

وأكدت تلك الحقيقة أن تلك الجماهير هي التي صوتت لصالح القيادات الإسلامية في دول الربيع العربي، وأنجحتها في الانتخابات التشريعية أو الرئاسية أو في التصويت على مشاريع الدساتير ذات الصبغة الإسلامية.

حدث ذلك من جماهير الأمة مع تعرض الإسلام لحملة تشكيك عميقة وواسعة في قيمة الإسلام من جهة، وبضرورة قراءته قراءة حداثية من جهة ثانية، أما التشكيك فهو قديم وتناول السنة المشرفة والقرآن الكريم والصحابة –رضي الله عنهم– واللغة العربية والفقه والحكم الإسلامي وغير ذلك.

وأما القراءة الحداثية فقد قام بها عدد من الكتاب المعاصرين ومنهم: محمد شحرور وأدونيس ومحمد سعيد العشماوي ومحمد أركون وحسين أحمد أمين وعبد المجيد الشرفي ومحمد عابد الجابري... إلخ.

وتدور الدعوة إلى القراءة الحداثية حول محور أساسي واحد هو أن نثبت النص القرآني ثم نفسره حسب معطيات عصرنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مع اختلافات متعددة بين قراءة وأخرى، لتصبح الحضارة الغربية هي الأصل في وجود الأمة وحياتها، وليصبح الإسلام عنوانا وديكورا، دون أن يكون أي دور لقيمه وأفكاره وآرائه وطروحاته.

العامل الذاتي

أما بالنسبة للعامل الذاتي في الربيع العربي فنذكر بما يلي:

1 – الفهم الخاطئ للدولة الوطنية: ظنت القيادات الإسلامية أن الدولة الوطنية –بكل مؤسساتها من جيش وقضاء وإدارات محلية– دولة محايدة وأنها يمكن أن تستجيب لإرادة جماهير الأمة وأكثريتها وأنها خالية من أي موقف مسبق، وهذا قصور ونقص في وعي تاريخ هذه الدولة التي جاءت بعد رحيل الاستعمار والتي طبعها الاستعمار بطابعه الأساسي وهو العداء للدين الإسلامي.

وهذا ما حدث قبل عشرين سنة في الجزائر عندما حصل الإسلاميون على أكثر من تسعين بالمائة من البرلمان، وكان المفروض أن يكونوا الحكام الفعليين للجزائر، لكن الجيش الذي هو أحد أعمدة الدولة الوطنية انقض على البرلمان وحله، ولم يأبه بإرادة الجماهير ورغبة الأكثرية.

«ظنت القيادات الإسلامية أن الدولة الوطنية محايدة وأنها يمكن أن تستجيب لإرادة جماهير الأمة وهذا قصور ونقص في وعي تاريخ هذه الدولة التي جاءت بعد الاستعمار وطبعها بطابعه »

وهذا الأمر هو الذي تكرر في مصر وكان على التيار الإسلامي أن يحسب حسابه مسبقا لكي لا يكرر خطأ من سبقه، ويقع في نفس المطب، ولو فقه الدولة الوطنية على حقيقتها لما وقعنا في هذه الكارثة التي نواجهها –الآن– في مصر، والتي من المحتمل أن تتكرر في غير مصر مستقبلا.

2 – الموقف من دولة الملالي في إيران: لقد أبطنت دولة الملالي في إيران عداوتها للأمة منذ أن قامت عام 1979، وقد وضح ذلك في إصرار الخميني على شيعية الدولة منذ اللحظة الأولى، وتدوين ذلك في الدستور، ثم تتالت الأحداث مؤكدة هذا العداء منذ وقوفها إلى جانب الأسد في مواجهة الثورة السورية عام 1980، وفي إصرارها على تمزيق الأمة من خلال تسخير جهود الدولة لنشر المذهب الشيعي في كل مناحي العالم الإسلامي، وإثارة الفتن الطائفية نتيجة لتلك الجهود والحال هو أن المطلوب هو الوحدة من أجل مواجهة الخطر الغربي الإسرائيلي.

لم تدرك –بكل أسف– كثير من الفصائل الإسلامية في العالم الإسلامي عداوة دولة الملالي للأمة، وبقيت تتعامل معها على أنها قوة تخدم الأمة وربما التبس عليها الأمر نتيجة موقف إيران من القضية الفلسطينية، ودعواها معاداة إسرائيل، لذلك بنت عليها كثيرا من الآمال لخدمة الربيع العربي.

ولكن اتضح موقفها الصارخ في معاداة الربيع العربي، وفي معاداة الأمة في موقفها من الثورة السورية، حيث سخرت إمكانات دولة الملالي لمساعدة نظام بشار في قتل السوريين وتدمير سوريا، ودفعت المليشيات الموالية لها في لبنان والعراق وإيران: كحزب الله وكتائب أبو الفضل العباس والحرس الثوري الإيراني للمقاتلة إلى جانب النظام وتثبيت أركانه، بعد أن تخلخل بناؤه، وانهارت دعائمه.

3– الفقر في تقويم التجارب الإسلامية المعاصرة: لقد مرت الحركة الإسلامية بتجارب متعددة على امتداد العالم الإسلامي خلال القرن الماضي بدءا من تجربة الأفغاني ومحمد عبده، ومرورا بتجربة حسن البنا، ثم بتجربة أبو الأعلى المودودي، ثم بتجربة الجهاد الأفغاني في أفغانستان عام 1980، ثم بتجربة الثورة السورية في مواجهة حكم حافظ الأسد عام 1980، ثم بتجربة تحرير مورو في الفلبين، ثم انتهاء بالصحوة الإسلامية التي كانت بعد نكسة عام 1967 وسقوط التيار القومي العربي أمام اسرائيل وخسارته لسيناء والجولان والضفة الغربية.

مجالات قصور

والحقيقة أن الحركة الإسلامية لم تقم بتقويم التجارب الإسلامية السابقة وغيرها بشكل تفصيلي، وكان الواجب أن تقوم بتقويمها في عدة مجالات أساسية من أجل أن تسدد مسيرتها الحالية، ونستطيع أن نبرز أهم مجالات القصور وهي:

أ– في مجال المنهج:

يجب أن يرصد التقويم رصيد الحركات الإسلامية من المنهج الحق في بناء الفرد والجماعة والقصور في ذلك، وأثر ذلك على عدم التوصل إلى النتائج السليمة في تغيير الواقع، ثم كيفية معالجة الخلل في مراحل قادمة، ووضع البرامج الكفيلة بالارتقاء في بناء الفرد والجماعة.

ب– في مجال القيادة:

يجب أن يرصد التقويم تحقق الشروط الشرعية التي طلبها الشرع في القيادات التي قادت الجماعة في تلك المرحلة وأبرزها: الربانية، والتبحر في العلم الشرعي وإدراك واقع الحضارة الغربية والواقع المحيط بهم، وقدرتهم على الإبداع والاجتهاد العميق، والارتباط بالأمة، ومحاولة استكمال وتحقيق ذلك في قيادات المراحل القادمة، لأن استيفاء القيادات للشروط الأساسية في بنائها الذاتي يعتبر من أحد العوامل الرئيسية في نجاح الحركات الإسلامية في تحقيق أهدافها، وغياب هذه الشروط أحد العوامل الرئيسية في فشلها.

ج– في مجال فهم الواقع:

من المؤكد أن أحد الأسباب الرئيسية لتعثر الحركات الإسلامية في تحقيق أهدافها هو خطؤها في فهم الواقع لذلك عليها أن تتأكد في مراجعاتها من صحة فهم الواقع ومطابقته للحقيقة وتحديد مكان الخلل فيه وإصلاحه.

ويشمل فهم الواقع تحديد وضعية الدولة، ووضعية الجماهير، وعلاقة الدولة بالجماهير، وتوزيع الطوائف، وسياسة الغرب تجاه الدولة... إلخ، ووضع خطة للتغلب على كل الصعوبات، والنجاح في التغيير.

الخلاصة: ألقينا بعض الأضواء على العاملين: الموضوعي والذاتي في الربيع العربي، وتبين لنا أن التعثر في الربيع العربي جاء من القصور في العامل الذاتي، وقد نفينا تهمة الصناعة الأمريكية للربيع العربي.

كما تبين لنا أن الربيع العربي كان نتيجة لحيوية الأمة ولدور الإسلام في بناء هذه الحيوية رغم الاستهداف المبرمج لتدمير تلك الحيوية ولدور الإسلام.

وأوضحنا القصور في العامل الذاتي وبيّنا ثلاث قضايا في هذا القصور، وهي: الفهم الخاطئ للدولة الوطنية، الموقف من دولة الملالي في طهران، الفقر في تقويم التجارب الإسلامية المعاصرة.

عن «الجزيرة نت»